

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والجلالة والسمو ،

أصحاب المعالي والسعادة ، السادة رؤساء الوفود ،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة ،

سعادة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ،

السيدات والسادة المشاركين والحضور الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

في بدء حديثي من على هذا المنبر يشرفني أن أنقل لهذا الحشد الرفيع المستوى من السادة القادة والمسؤولين الكرام تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر وأمنياته بأن يوفق هذا الاجتماع مهم إلى التوصل إلى توصيات ناجحة وقناعات نابعة من أننا جمِيعاً شركاء في مواجهة قضية الأمن الغذائي العالمي وتغييرات المناخ والطاقة الحيوية وما يرافقها من متطلبات .

إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل غير مسبوق تحول إلى تحديات يواجهها المجتمع الدولي وفقراء العالم ، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص المحتجين لمساعدات غذائية بسبب ارتفاع الأسعار يصل إلى (١٠٠) مليون شخص في العالم ، وهذا ما سيفاقم حالة الحرمان الغذائي التي يعاني منها اليوم فعلياً (٨٥٤) مليون نسمة والتي كان من المفترض أن تنخفض إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ .

## **السيدات والسادة العضو الكرام ،**

قد يكون ضمان الأمن الغذائي العالمي في ضوء تأثيرات تغير المناخ والطاقة الحيوية وما يرافقهما من انعكاسات من أكبر التحديات التي نواجهها في هذا القرن .

فإن أحدث التقارير التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة تشير إلى أن إنتاج الحبوب المتوقع في عام ٢٠٠٨ سيكون بنحو ٢١٩٢ مليون طن أي بزيادة نسبتها ٣,٨ % قياساً بعام ٢٠٠٧ وعلى الرغم من هذه الزيادة الملموسة في إنتاج الحبوب إلا أن تقرير المنظمة ذاته وخلافاً لما هو متوقع ورغم مستويات الإنتاج القياسية من محاصيل عديدة فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سيستمر في التصاعد بسبب تأزم حالة الأسواق وهذا يعني زيادة الطلب على المواد الغذائية وإذا ما استمر الوضع كما هو عليه اليوم فإنه بحلول عام ٢٠٣٠ ستحتاج الدول النامية إلى ١٢٠ مليون هكتار إضافي من الأراضي الزراعية لتغذية سكانها .

ومن العوامل المؤثرة والمباشرة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية عامل المضاربة على الأسعار في الأسواق الدولية وتحقيق الأرباح كأرباح سهلة وسريعة على حساب الملايين من فقراء العالم ، وهنا نجد أن صناديق الاحتياط وصناديق الاستثمار الخاصة دخلت سوق السلع الغذائية بكثافة هرباً من عدم اليقين الذي ساد الأسواق المالية وتذبذب العملات .

## **السيدات والسادة الكرام ،**

ما ذكرناه الآن أمامكم هو ليس خاف على أحد ونعرفه جميعاً ولكن ما نحن بحاجة إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى هو مواجهة هذا التحدي لأن

**معالجة الجوع والفقر والعزّز هو تحدي أخلاقي لإنسانية جموعه بقدر ما هو تهديد للاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي في العالم أجمع .**

إن هذا التحدي لا يقتصر على الدول وحدها فحسب بل إن جزء كبير من مواجهته يقع على عاتق وكالات وهيئات الأمم المتحدة التي ينبغي عليها إعادة النظر ومراجعة استراتيجياتها في تقديم المساعدات إلى الدول الأكثر فقرًا في العالم إن الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية تفرض تركيز الاهتمام أكثر على التنمية الزراعية وتطويرها في العالم النامي بدلاً من تقديم المعونات الغذائية ، كما يتبع التوصل إلى اتفاقيات جديدة تهدف إلى أن يكون التعامل بسلع الموارد الغذائية التجارية أكثر حرية وعدلاً بالنسبة للدول الأشد فقرًا في العالم .

### **السيدات والساسة الحضور الكرام ،**

إننا نشاطر الدكتور / جاك ضيوف - المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الرأي عندما يقول " بأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يفاقم من انعدام الأمن الغذائي ويخلق توترات اجتماعية وهناك خطر قائم من أن تخفي حالة الطوارئ وراءها المظاهر الطويلة الأجل لهذه الأزمة " .

لذا علينا اليوم كمجتمع دولي أن نناقش اتخاذ إجراءات فورية لتجاوز هذه الأزمة كحالة طارئة ناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والعمل للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأوضاع ذات العواقب الوخيمة مستقبلاً .

هذا ويسعدني أن أشير إلى أن دولة قطر وحضره صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر قد أوليا هذا الموضوع الذي يشغلنا اليوم اهتماماً خاصاً وقد استقبلت الدوحة في الفترة القريبة

ال الماضية عدداً من السادة رؤساء ومسؤولين في بعض وكالات الأمم المتحدة المعنية بشؤون التنمية الزراعية والأغذية لغرض التباحث وتبادل الآراء والأفكار ووجهات النظر معهم إزاء هذه الأزمة التي يواجهها المجتمع الدولي وإيجاد سبلًا كفيلة للخروج منها .

وفي الختام لا يفوتي سوى أن أثمن مبادرة سعادة الأمين العام للأمم المتحدة عن تشكيل خلية أزمات خاصة لمتابعة أزمة الغذاء العالمي ، لاتخاذ الإجراءات في حالات الطوارئ وسبل معالجة هذه الأزمة على المدى الطويل .

وما نأمله ونصبو إليه أن يكون مؤتمراًنا هذا مكملاً لكافة تلك الجهود الدولية الخيرة والرامية لتحقيق التوازن ما بين التنمية المستدامة والتصدي لسلبيات التغيير المناخي والحفاظ على إنتاج ما يكفي من مواد غذائية وصولاً إلى الأمن الغذائي العالمي الذي نسعى إليه جمِيعاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،